تقـريـر
الأمين العام
عن أعمـال المنظمة

الجمعيـة العامـة

الوثائق الرسـمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١ (A/43/1)

الأمـم المتحـدة

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
A RETOURNER/RETURN TO DISTRIBUTION C.111

تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١ (A/43/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٨

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

أولاً

قلت في العام الماضي ، في تقريري عن أعمال المنظمة ، إنه يبدو أن أشرعة المركب الصغير الذي تجمعت فيه كل شعوب الأرض قد هبت عليها رياح خفيفة ولكن مواتية . وفي هذا الوقت الذي لاتزال فيه سحب الخلاف داكنة ، فإن استخدام تعبير مجازي أقل احترازاً كان سيبدو غير جائز . ومع ذلك فقد وقعت تطورات متعاقبة بررت تطلعي المنطقي . إن الملاحة بحذر وصبر جعلت أجزاء واسعة من الساحل على مدى البصر من السفينة .

إن التطورات التي حدثت في الشهور الماضية لم تأت اتفاقاً . إنها نتيجة نشاط دبلوماسي بذلته الأمم المتحدة طوال سنوات وكثفته مؤخراً . ففي مسائل السلم والأمن الدوليين تزايد عمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقاً للطريقة المنصوص عليها في الميثاق . إن علاقة العمل بين مجلس الأمن والأمين العام نادراً ما كانت بهذه الوثاقة ، إن كانت على الإطلاق . وإني ممتن لذلك وكذلك للتحسن الذي طرأ مؤخراً على العلاقات الدولية على صعيد العالم ، والذي أتاح إمكانيات جديدة لعمل ناجح تقوم به الهيئة العالمية . إن تعددية الأطراف قد أثبتت أنها أقدر من أي من بدائلها على بث الثقة وتحقيق نتائج . لقد شهد الملايين في أنحاء العالم بياناً مشجعاً لإمكانيات المنظمة وسلامة ما يعلقونه عليها من آمال .

ومازالت الحالة الدولية بالطبع موسومة بنقاط للتوتر والخطر ، سواء ظاهرة أو مستترة . إن الاكتفاء بحل المشاكل المعقدة التي لاتزال تواجهنا أمر لا يجوز . ومع ذلك فإن إمكانيات إحلال السلم في مناطق الاضطرابات من خلال جهود الأمم المتحدة قد ظهرت للعيان بوضوح .

ثانياً

إن إبرام اتفاقات جنيف في نيسان/أبريل يعد خطوة كبرى في الجهد المبذول لتأمين حل سلمي للحالة المتعلقة بأفغانستان وتوفير أساس لممارسة الأفغان جميعاً لحقهم في تقرير المصير . وهذه هي أول مرة تصبح فيها أقوى دولتين في العالم شريكتين في ضمان اتفاق جرى التفاوض بشأنه تحت رعاية الأمين العام . إن التنفيذ التام للاتفاقات بنية حسنة من جانب جميع الموقعين سيخدم قضية السلم في المنطقة وفي العالم خدمة كبرى . وفور نفاذ الاتفاقات ، بدأت بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان مراقبة تنفيذها ، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وفوق ذلك بدأت الأمم المتحدة ، في غضون أسابيع بعد ذلك ، في تنفيذ برنامج للمساعدة الإنسانية والاقتصادية ، عينتُ له منسقاً خاصاً ، لمساعدة شعب أفغانستان في سد احتياجاته الاقتصادية والإنسانية الماسة في هذه اللحظة الحرجة من تاريخه .

وفي ٢٠ آب/أغسطس تحقق وقف إطلاق النار في الحرب الايرانية ـ العراقية التي استمرت ثمانية أعوام ، وذلك في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وفي وقت وتاريخ وقف إطلاق النار جرى وزع فريق من المراقبين العسكريين لايران والعراق تابع للأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته دعيت الحكومتان إلى إيفاد ممثليها لإجراء محادثات مباشرة على مستوى رفيع تحت رعايتي . وقد بدأت المحادثات في موعدها في ٢٥ آب/أغسطس . وكانت العملية كلها مثالاً لفعالية مهمة أنيطت بالأمين العام عندما يسانده مجلس الأمن بنشاط وتدعمه الجهود التكميلية للدول الأعضاء الأخرى . إن النجاح في أداء المهمة المعقدة المتمثلة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) يقتضي أن تواصل ايران والعراق العمل على أساس الاقتناع بأن السلم الحقيقي سيعطي لكل منهما فرصاً للتعمير والتقدم لا يمكن لحالة مزعزعة أن تعطيها . وسأقوم من جانبي ببذل أقصى الجهد لأساعد في التوصل إلى الحل العادل والدائم الذي نص عليه مجلس الأمن .

لقد تحسنت احتمالات استقلال ناميبيا . وقد كان النشاط الدبلوماسي القريب إسهاماً كبيراً في عملية السلم في الجنوب الافريقي لابد أن ييسر الوصول إلى تسوية في ناميبيا بدون مزيد من التأخير . وقد كان ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تاريخاً موصى به لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي ضوء هذه التطورات ، قامت الأمانة العامة باستعراض لخطط الطوارىء التي وضعتها حتى تكون على استعداد للقيام في الوقت المناسب بوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وآمل أن تنتهي الجهود الحالية بالنجاح في تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا .

لقد اقتضت مسألة قبرص لعدة سنوات استمرار ممارسة الأمين العام لمهمة المساعي الحميدة على أساس الولاية التي أناطها به مجلس الأمن . وقد حظيت مبادرتي الأخيرة بقبول أكبر من الجانبين . وفي المناقشات التي جرت بين زعماء الجانبين بحضوري في ٢٤ آب/أغسطس ، أعربوا عن رغبتهم في الاجتماع بدون أي شروط مسبقة ومحاولة التوصل في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ إلى تسوية بالتفاوض لجميع جوانب المشكلة القبرصية . وبعد أن أكدوا رغبتهم في التعاون معي في مهمتي ، اتفقوا على أن تبدأ المحادثات في ١٥ أيلول/سبتمبر وعلى أن يستعرضوا معي ما تحقق من تقدم في المرحلة الأولية .

لقد تحسنت آفاق السلم في جنوب شرقي آسيا أيضاً في العام الماضي ، من خلال بدء حوار بين الأطراف الكمبوتشية والبلدان المعنية الأخرى . وهذا اتجاه مشجع لأنه يؤكد مصلحة كل الأطراف في الوصول إلى حل سياسي للمشكلة . وآمل صادقاً أن يتحقق تقدم ملموس قريباً بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية . وقد قدمت إلى الأطراف عدداً من الأفكار المحددة بهدف تسهيل رسم إطار لتسوية سياسية شاملة ، ومازلت رهن إشارتهم للمساعدة في إنجاح هذه العملية .

وتمخضت الجهود المطولة عن مناخ ملائم يمكّن من التوصل إلى حل عادل دائم لمشكلة الصحراء الغربية . وقد قمت ، بالاشتراك مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، بتقديم خطة للسلم نقلت الأطراف المعنية موافقتها عليها ، مشفوعة ببعض الملاحظات والتعليقات ، يوم ٣٠ آب/أغسطس . وتستلزم هذه الخطة عملية كبيرة تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة وتنطوي على العنصرين المدني والعسكري . ومع توفر حسن النية اللازم لدى جميع الأطراف آمل أن نشهد قريباً تسوية نهائية للمشكلة ، مما سيساعد ، ولا شك ، على تدعيم الاتجاه الإيجابي الذي تشهده المنطقة حالياً .

إن جميع هذه المشاكل ، بسياقاتها المختلفة ، قد حركت نحو حلول متفقة مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة من خلال نشاط دبلوماسي تضطلع به على الصعيد المتعدد الأطراف وغيره من الصعد في اتجاهات تسير إلى الالتقاء . فالأمم المتحدة لا تسعى لتحقيق أي نوع من الاستقلالية الدبلوماسية ؛ بل ولم تكن أبداً لتستهدف ذلك ؛ فما تتطلبه الأمم المتحدة هو أن تكون الدبلوماسية فيما بين الحكومات ، لاسيما الحكومات المهتمة بمشكلة أو حالة أو منطقة ما ، مساعدة على تحقيق الأهداف التي وضعتها المنظمة . فعندما توضح الأمم المتحدة المبادىء وترسم الاتجاه للجهود الرامية إلى تسوية نزاع ما ، فإن جميع النقاط الهامة للاتصال الدبلوماسي وللنفوذ في شبكة العلاقات المتعددة الأطراف يمكن أن تكون مرجعاً يستفاد منه بصورة منسقة لتحقيق مقاصد السلم . ولقد رأينا في الآونة الأخيرة دلائل مشجعة تشير إلى صلاحية هذه العملية .

وهناك مشاكل إقليمية أخرى مازالت تثير القلق على الصعيد الدولي . فللحالة في الشرق الأوسط مضاعفات تمس علاقات أوسع وأبعد مدى من حدود هذه المنطقة التي لها أهميتها الخطيرة في العالم . وقد أعرب أعضاء مجلس الأمن مؤخراً عن شديد قلقهم إزاء استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . فالانتفاضة المستمرة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إنما تدلل بوضوح على مخاطر المأزق الناجم عن العجز عن الاتفاق على عملية تفاوض . فحتى التدابير التي اشتدت الحاجة إليها لتعزيز سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن طريق تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، لن تؤدي إلى إزالة أسباب الأحداث التي دفعت بمجلس الأمن إلى اتخاذ قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) ولا إلى تحقيق السلام في المنطقة . وبما أن المشاكل الأساسية لا يمكن أن تجد الحل إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع المراعاة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، فإن ما يلزم إنما يتمثل في مسعى عاجل يقوم به المجتمع الدولي ، بقيادة مجلس الأمن ، لتيسير الدخول في عملية تفاوض فعالة نحو حل يكفل مصالح الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني وتمكينهما من التعايش في سلم . ولعل الشهور القليلة القادمة تتيح الفرص اللازمة للتعجيل بهذا المسعى .

أما الحالة في أمريكا اللاتينية فهي نتيجة لاضطرابات في المجتمع سببها التخلف والبنى الاقتصادية والاجتماعية الجائرة . وقد كان التوقيع على إجراءات غواتيمالا في آب/أغسطس ١٩٨٧ مؤشراً يدل على تصميم الرؤساء الخمسة لدول أمريكا الوسطى على العثور على حلول لمشاكل المنطقة بعيداً عن التدخل الخارجي وعن ضغوط النزاعات الجغرافية ـ السياسية . وقد وافقتُ على الاشتراك في التحقق الدولي المحايد من عملية إشاعة السلم . كما قمتُ علاوة على ذلك ، بناءً على طلب من الجمعية العامة ، بصياغة خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، نظرت فيها الجمعية في أيار/مايو . على أن زخم السلم ، بعد عام من التوقيع على إجراءات غواتيمالا ، يبدو متضائلاً . كذلك فإن التقدم الهام الذي تم إحرازه حتى اليوم يبدو معرضاً لخطر كبير . لقد كانت الميزة الرئيسية للاتفاق تكمن في ما يتطلبه من تقدم يحرز في وقت واحد على جبهتين عريضتين معاً ، هما إشاعة الديمقراطية ووقف الاقتتال المسلح . ويعتمد نجاح الاتفاق على الامتثال التام له ، وعلى ما يبذله الموقعون عليه من جهود

منسقة ، فضلاً عما يلزم من تعاون جميع الحكومات والأطراف المعنية .

وأما الحالة في كوريا فهي من إرث الحرب العالمية الثانية وآثارها . ويمكن للحوار المستمر بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أن يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في حل المسائل المتبقية بين البلدين . إن من الضروري أن يقوم جميع أولئك الذين يمكنهم تقديم المساعدة على توفير مناخ يؤدي إلى حل ودي للخلافات بين الجانبين ، بتقديم مساعدتهم هذه . وتدرك الحكومتان استعدادي على مد يد المساعدة إليهما في الوقت الذي ترغبانه وبأية صورة تريدانها .

إن منطقة الجنوب الافريقي تعاني من نزاع ذي ثلاثة أبعاد : مسألة ناميبيا ، وأعمال زعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذاتها . وقد أشرتُ من قبل إلى النجاح الذي تحقق في مسألة ناميبيا . أما أعمال زعزعة الاستقرار فإنها تهدد السلم في المنطقة كلها . إن التطورات الحادثة في مجال استمرار حالة التمييز العنصري أو المتعلقة بذلك التمييز الذي تنفر منه روح عصرنا بالغ النفور تضفي مزيداً من القوة على مطالبات المجتمع الدولي الملحة والمتكررة ـ التي لم تحظ بالاهتمام حتى الآن ـ بالقضاء على نظام الفصل العنصري . إن هذه المطالبات الملحة توفر فرصة جديدة لحكومة جنوب افريقيا لكي تشير إلى قبولها لما هو عدل وحتمي أيضاً ـ إنهاء الفصل العنصري . إنني أناشد هذه الحكومة الاستجابة لهذه المطالبات بهذه الروح . إن إرجاء تغيير المسار هذا أو التهرب منه أمر محفوف بمخاطر لا شك أن جميع سكان البلد وجيرانه يودون تجنبها .

ثالثاً

إن الظروف الراهنة بما يُبذل فيها من جهود وما تنطوي عليه من إمكانيات تفتح آفاقاً جديدة أمام مساعينا السياسية المشتركة . ويبدو أن هذا هو سبب إبداء الملاحظة التي سمعناها بصورة متزايدة خلال الشهور الأخيرة والتي مؤداها أننا ربما نكون على عتبة مرحلة جديدة في مجال الشؤون العالمية . وأنا لا أعتبر هذه الملاحظة وعد سياسي ولا نتيجة توصل إليها عالِم . إذ أن صحتها تتوقف على مجموعة واسعة من الإجراءات والسياسات . وإذا كنا نريد اغتنام الفرص المتاحة لإحراز تقدم في حل مجموعة متنوعة من المسائل فمن المهم ، فيما يبدو ، ألا تغيب عن أذهاننا متضمنات تجربتنا ، سواء تمثلت في تحقيق نجاح أو وقوع في مأزق ، في الجهود التي نبذلها من أجل حل المسائل السياسية الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا . وسأتناول ، في هذا التقرير ، هذه المتضمنات والمستقبل المتوقع للأمم المتحدة . وحيث إن تجدد اهتمام الجمهور بالمنظمة قد تم بشكل مفاجيء نوعاً ما ، فمن المناسب أن نشير إلى خلفية تجربتنا الحالية التي تشمل سلسلة طويلة من الجهود والإنجازات والنكسات .

إننا ندرك جميعاً الأسباب التي حالت دون قيام الأمم المتحدة ، خلال العقود الأربعة الأولى من وجودها ، بإنشاء نظام الأمن الجماعي الجدير بأن يعول عليه المشار إليه في ميثاقها . وكان هذا النظام يستند إلى افتراض أن التحالف السرائع للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية سيستمر وسيتحول إلى رعاية مشتركة بينهم للسلم العالمي . وزيادة على ذلك ، يعني هذا النظام ضمناً ، حسب قول أحد المنشئين الرئيسيين للمنظمة العالمية وهو الرئيس الراحل روزفلت « نهاية نظام الإجراءات المتخذة من طرف واحد والتحالفات الحصرية ومناطق النفوذ وموازين القوة وسائر الوسائل التي جُربت على مدى عدة قرون والتي أخفقت دائماً » . وكان من المتوقع أن تغير التجربة المرة لأوسع حرب دارت رحاها على وجه هذا الكوكب الأنماط القديمة لعلاقات القوة .

ولكن التطورات التي حدثت في السنوات الأولى من وجود المنظمة كانت مخالفة لهذه التوقعات . فقد حالت مجموعة متنوعة من العوامل دون حدوث التغير الجذري المفترض فيما يخص العلاقات على أعلى مستويات القوة العالمية . فقد هيأت مجموعة كبيرة من الظروف جواً مستمراً من الشك والخوف المتبادلين . وفي ذلك الجو ، كثيراً ما كانت القوى العظمى تنظر إلى الأمم المتحدة من زوايا مختلفة ، مما جعل المسائل التي كان من الممكن حلها من خلال المساعي المشتركة لتلك الدول مواضع جديدة للخلاف بينها . وهكذا وضعت عقبة يكاد يتعذر التغلب عليها أمام جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء السلم العالمي على أسس دائمة .

وفي المرحلة العسيرة التي أعقبت ذلك بطبيعة الحال ـ والتي دامت عدة عقود ـ اضطر كثيرون ممن يؤمنون بالدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف دفاع . فأجبروا على سرد الإنجازات السياسية للأمم المتحدة في حالات معينة ؛ غير أن تلك الإنجازات بدت ضئيلة بالمقارنة بالمسائل الكبرى التي لم يُبت فيها بعد في عصرنا هذا . وإنني أعتقد أن إنجازات المنظمة العالمية ، في أي مرحلة من مراحل تاريخها ، أكبر بكثير مما تبين من الحجج المقدمة في العادة دفاعاً عن المنظمة . وإلى جانب الحقيقة الرئيسية التي لا تُنكر ، وهي أن الأمم المتحدة كثيراً ما وصلت إلى طريق مسدود ، في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، بسبب عجز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن اعتماد نهج مشترك ، هناك أيضاً الحقيقة الرئيسية على حد سواء المتمثلة في أن الأمم المتحدة لم تسمح لهذا العامل بإعاقة مساعيها ؛ فقد وجدت ، ببراعة وواقعية ، طرقاً أخرى للتخفيف من حدة النزاعات على الأقل . ولئن كانت المنظمة ، من ناحية حيوية

واحدة ، قد فشلت في تحقيق مقاصد الميثاق ، فإنها من نواح أخرى قد سايرت عملية التغير السريع السلمي وكانت في أحيان كثيرة حفازاً لها .

وقامت الأمم المتحدة بدور حاسم في عملية إنهاء الاستعمار غير الوجه السياسي للعالم ومكّن مجموعات كبيرة من السكان من السيطرة على مصيرها . ووضعت تعريفاً رسمياً لحقوق الإنسان وأنشأت جهازاً لرصدها وغيره من الآليات لتعزيز احترامها . ودوّنت القانون الدولي . ووضعت ، بالاشتراك مع وكالاتها المتخصصة ، مبادىء توجيهية لمعالجة المشاكل الجديدة والاهتمامات المستجدة بدءًا بالبيئة والسكان وقانون البحار وحماية حقوق قطاعات المجتمع التي كانت محرومة حتى الآن ، مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوّقين ، حتى الإرهاب ، وإساءة استعمال المخدرات ، ووباء نقص المناعة المكتسب . واستجابت لحالات الكوارث وللحاجات البشرية الملحة ؛ ووفرت الحماية للاّجئين . وحققت نجاحات جديرة بالذكر في إطار حملة مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها في الأنحاء الفقيرة من العالم ؛ كما اتخذت تدابير لضمان الأمن الغذائي وبقاء الطفل . وعززت الوعي بالحقائق الاقتصادية العالمية التي لا سبيل إلى تجاهلها ؛ وشكلت ، عن طريق برامجها الإنمائية ووكالاتها المتخصصة ، مصدراً أساسياً للمساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية .

وفي الميدان السياسي ، أظهرت الأمم المتحدة ، حتى عندما كانت الخلافات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تشل حركتها ، قدرة على الابتكار وأدت دوراً لا يمكن اعتباره هامشياً بأي حال من الأحوال . واتخذت مراراً وتكراراً إجراءات للحد من النزاعات المسلحة والسيطرة عليها ؛ ولولا عمليات صيانة السلم التي قامت بها لمثلت مناطق النزاع بلا شك خطراً أكبر على السلم الأوسع نطاقاً . وفيما يخص النزاعات الدولية الرئيسية ، اقترحت شروطاً لتسوية عادلة . فصياغة هذه الشروط هي المطلب الأول اللازم الوفاء به للسيطرة على النزاعات والتخلص من عناصرها الكأداء : وهذا هو المطلب الذي سعت الأمم المتحدة مرة بعد أخرى إلى الوفاء به . والأهم من كل شيء ، واصلت المنظمة التركيز على الأهداف الكبرى المتمثلة في الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، وتعزيز حقوق الإنسان ، والتي لابد منها لتدعيم السلم العالمي .

وقد حدثت هذه الإنجازات على خلفية أعمق التغيرات التي شهدها تاريخ الإنسان . وظهرت دول جديدة في نفس الوقت الذي تكاثرت فيه شواغل عالمية ناشئة أساساً عن بروز المشاكل التي ذكرتها أعلاه ، لأسباب منها أثر التكنولوجيات الآخذة في التقدم وانتشار الوعي الجديد بالحقوق ، مما أدى إلى عدم قبول حالات الظلم القديمة داخل المجتمعات أو فيما بينها . ولم تعط الأمم المتحدة فكرة المجتمع الدولي شكلها وتعبيرها فقط وإنما أرست أيضاً للدول أساساً لإيجاد استجابة جماعية لمشاكلها المشتركة .

رابعاً

هكذا أظهرت تجربتنا أن التعاون على إدارة مشاكل عالمية متنوعة بشكل يعكس المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء هو فكرة قابلة تماماً للتطبيق . وقد بلغنا ، أو قاربنا ، مرحلة جعلت في متناولنا أن نوسع هذا النهج لحل بعض المسائل السياسية الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا .

وتوحي التغيرات في التصورات والمواقف التي لاحظنا علاماتها البارزة منذ آخر دورة للجمعية العامة بأننا قد نكون نشهد تحولاً ـ وإن كان بطيئاً وأحياناً غير مؤكد ـ نحو نمط جديد من العلاقات على الصعيد العالمي . وينطلق هذا التحول من منطق الضرورة . ويبرره طبعاً ما يأتي به سباق التسلح الذي يخلد ذاته من ثمن فادح لا يطاق وأخطار لا يمكن حسابها . وهو تحول يمكن أن يدعمه الإدراك بأنه لا يمكن النظر إلى الأمن من زاوية عسكرية فقط ، وبأن استعمال القوة العسكرية لا يحل الأوضاع بالطرق المتوقعة المعهودة . ومما يدفع إلى هذا التحول ، أو يمكن أن يدفع إليه ، الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بمشاكل التحديث الاقتصادي أو بالمشاكل الاجتماعية التي لم يتعرض لها النمو الاقتصادي . وهو يتضح من ظهور اتجاهات نحو التعاون الأفقي بين دول تأخذ بأنظمة اجتماعية مختلفة دون المساس بانحيازاتها السياسية . وهو يبدو استجابة للقوة الاقتصادية العالمية المتعددة الأقطاب . وتبدو جميع هذه العوامل ، وما يقترن بها من ثورة تكنولوجية وشعور من الترابط العالمي ، بحاجة إلى إدخال تعديلات جذرية في نظرة القيادة العالمية . ولا توجد طبعاً أية ضمانات لعدم حدوث ارتدادات أو نكسات مؤقتة في هذه العملية ، كما لا يمكن استبعاد حدوث تضارب في المشاعر داخل العلاقات بين تكتلات الدول . ولكن يبدو أن عوامل أقوى تحدد هذا الاتجاه وتدعمه الآن أكثر من أي وقت آخر في السنوات الأخيرة . أما كيف سيؤثر هذا التحول في الأمم المتحدة وكيف تؤثر فيه الأمم المتحدة فهما سؤالان لهما أهمية عملية ويستحقان أن نفكر فيهما بأكبر قدر من الجدية .

وقد كان المجتمع العالمي على حق عندما أثنى على الحنكة السياسية التي أظهرها زعيما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية عندما أعربا معاً عن إدراكهما المشترك بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها وأنه يجب ألا تشن أبداً ، وعندما شرعا في حوار بنّاء بين حكومتيهما ،

وعندما أبرما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ معاهدة لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى . وإني أعتقد أن المجتمع الدولي ، الذي يعبر عن وعيه السياسي من خلال الأمم المتحدة ، هو أكثر من شاهد على الاتفاقات التي تضيق الانقسام بين أقوى دولتين في العالم . وهو عميق التأثر والانشغال بالمسائل المطروحة . وقد ساعد استمرار الأمم المتحدة في التشديد على أهداف الحد من الأسلحة ونزع السلاح ولاسيما في الميدان النووي ، وما تعلنه معظم دولها الأعضاء من عدم انحيازها ، وما يحمله ذلك ضمناً من نفي لفكرة توسيع مجالات التنافس على النفوذ ، على تهيئة جو سياسي ونفسي لعملية التفاهم الجارية بين الدولتين العظميين . ولم تكن حسابات معادلة الأسلحة أو تكلفتها الاقتصادية وحدها هي العوامل الدافعة إلى هذه العملية وإنما أيضاً مواقف العالم منها .

خامساً

هناك مذهب فكري يرى أن الدول العظمى لا تحتاج للمنظمة العالمية إلا بوصفها رمزاً للمجتمع العالمي ، وأن اجتماعاتها ليست سوى فرصة مناسبة لتبادل وجهات النظر بانتظام . ويبدو أن هذا الرأي يستمد دعمه مما تعرب عنه هذه الدولة أو تلك في أوقات مختلفة من عدم الرضا عن عمل الأمم المتحدة . بيد أن هذا الرأي لا يعترف باهتمام هذه الدول بالمحافظة على ما لها من مواقف الاحترام والتأثير في عالم متغير . ويصعب على أية دولة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، أن تجد مكاناً أحسن من الأمم المتحدة لتعزز تأثيرها بكل ما في الكلمة من معنى . فالأمم المتحدة توفر لكل بلد محفلاً يمكن له أن يقوم فيه ، بما له من موارد المعلومات والخبرة ، بدور قيادي في وضع جدول أعمال عالمي ، أو لفت الانتباه إلى شواغل جديدة أو سبل جديدة لحل المشاكل والإسهام في عملية التغيير السلمية . وأي بلد ، صغر أم كبر ، يدير ظهره للأمم المتحدة إلى أي مدى إنما يتنازل عن جزء كبير من تأثيره الفعلي أو الممكن . واتباع سياسة مزدوجة ـ هي الولاء للميثاق من جهة ، والسعي إلى تهميش الأمم المتحدة من جهة أخرى ـ هو عمل يتناقض مع هدف المواءمة بين أعمال الدول لبلوغ أهدافها المشتركة .

وعلاوة على ذلك ، ففي حين أن الدول العظمى ـ مثل غيرها ـ تحل خلافاتها أو تحد منها عادة بالمفاوضات خارج الأمم المتحدة ، فهي تحتاج إلى الأمم المتحدة لمعالجة مسائل تهم دولاً أخرى وتؤثر بشكل أو بآخر على علاقاتها هي أيضاً . وفي هذا السياق تحتاج الدول العظمى لإظهار إحساسها بالرغبات التي يعرب عنها معظم الدول الأعضاء . ولا يخامرني أدنى شك في أن تلك الرغبات قائمة على شواغل حقيقية وليس على معارضة أساسية لسياسات هذه الدولة العظمى أو تلك ، أو على عداء لهذه السياسات . وهذا كله يدعو إلى زيادة دعم الأمم المتحدة ، لا إلى التخفيض منه ، وإلى الاشتراك في أعمالها والإسهام فيها دون تذمر .

وإني أرحب بالجهود المبذولة للسيطرة على تفشي الخطابيات في مناقشات الجمعية العامة ، ولتعزيز آداب الحوار ، وللموازنة ولو تدريجياً بين المناقشة والمفاوضات ، وبين البرلمانية والدبلوماسية ، فهي أيضاً جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة . والهدف من استمرار المناقشة العامة هو الضغط من أجل التفاوض ؛ وعندما تصبح عاجزة عن تحقيق ذلك ، فإنها تتعارض مع أهداف أصحابها . والمراد بالقرارات إبقاء الأهداف المطلوبة حية ، وكفالة عدم نسيان تلك الأهداف وسط الشواغل العديدة الأخرى . ومن ذلك المنظور ، يمكن أن تصبح عاملاً لا غنى عنه في نجاح المفاوضات وأن تعتبر حلولاً بكل ما في الكلمة من معنى ، وليس مجرد ترانيم أو صياغة نظريات . ولكنها تصبح غير فعّالة عندما تبدو وكأنها قرارات جاهزة . وهناك حاجة إلى تعديل المواقف السياسية من جميع الأطراف لغرضين هما جعل القرارات هادفة أكثر واحترامها بوصفها تعبيراً صادقاً عن الشواغل المشتركة الشائعة بين عدد كبير من الأطراف ، أو تذكيراً بها .

سادساً

تتمثل إحدى الحقائق الأولية في حالة العالم اليوم في أنه بينما تتركز القدرة على تدمير الأرض في أيد قليلة فإن القدرة على صنع السلم وتعزيزه مبعثرة على نطاق واسع .

وهذا يجعل استخدام الأمم المتحدة ـ وهي الأداة الوحيدة التي يمكنها ضمان التمثيل الكامل لجميع الأطراف المعنية ولجميع وجهات النظر ذات الصلة ـ أساسياً لتنفيذ المهمة الكبرى المتعلقة بحل المنازعات الإقليمية . ويترتب على خبرة المنظمة الطويلة في معالجة هذه المنازعات آثار معينة أشعر بضرورة مراعاتها في وضع سياسات سليمة وعملية في المستقبل .

وينشأ بعض هذه الآثار من الميثاق مباشرة ، مما يجعل ذكرها من جديد يبدو وكأنه تأكيد لما هو جلي واضح بيد أنها في المرحلة الباعثة على الأمل التي بلغناها الآن تكتسب أهمية جديدة من وجهة نظر عملية . فالالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بموجب الميثاق ووفقاً لمبادىء العدالة والقانون الدولي ، على سبيل المثال ، ينطوي ضمناً على وجوب إبقاء هذه المنازعات قيد النظر المستمر من جانب مجلس الأمن . وهذا في المقابل يحول دون اتخاذ موقف سلبي تجاه النزاع عندما يكون في مرحلة سكون

نسبي . كما أنه لا يبرر بالتأكيد القبول الضمني لحالة راهنة هشة بطبيعتها في سياق أي نزاع .

وهناك أثر آخر تنطوي عليه خبرتنا الحالية والحديثة ، وهو أنه عندما ينشب نزاع مسلح ، ومادام مستمراً ، فإن هناك حاجة إلى أن تتوخى الدول الأخرى ، على الصعيدين العالمي أو الإقليمي ، أقصى ما يمكن من حذر كي لا تضيف إلى حجمه أو حدته . ولا يستبعد هذا التعاطف مع الجانب الذي يعتقد أنه الضحية . وكما قلت في تقريري السنوي منذ خمس سنوات مضت ، ينظر إلى المنازعات الإقليمية باعتبارها حروباً بالوكالة فيما بين الدول الأكثر قوة . ويمكن لتحسن العلاقات الثنائية بين الدول الكبرى أن يوقف هذا الاتجاه الخطير . ولكن الأمر لا يقتصر على تورط هذه الدول . فعندما تنعكس التوترات أو الخلافات بين الدول الكبرى أو المتوسطة الحجم على نزاع كان يمكن قصره على تلك الأطراف المتورطة فيه مباشرة ، فإن هذا لا يعني مجرد توسع النزاع : فقد يصبح عسير المعالجة نظراً لأن هذا أو ذاك من الأطراف يشعر بوجود ما يشجعه على التصلب ولا يتلمس أحدهم أي حافز على استكشاف إمكانيات التوصل إلى حل توفيقي . وعلاوة على ذلك ، فإن الالتزام الوارد في الميثاق والقاضي بتنشيط الأمم المتحدة أو دعمها في حل نزاع ما يتعارض مع ما يمكن تسميته بالحياد المباح .

إن نظام الأمن الجماعي في الميثاق إنما يرتكز بأكمله على تحلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإحساس بالهدف المشترك المتمثل بضرورة التصدي للنزاع فور نشوبه . ومادام ينظرون إلى المشاكل الإقليمية في إطار التنافس فيما بينهم فإن الحلول ستسير في طريق مسدود . وفور إزالة هذا الظل القاتم من الصورة الدبلوماسية فإنه يمكن تناول هذه المشاكل من المنظور الصحيح . وسيؤدي هذا إلى توخي مزيد من الحكمة والمبدئية في استعمال حق النقض . وهناك مبدأ يقوم على أساس الميثاق وهو أنه ينبغي النظر إلى عضوية مجلس الأمن ، سواء الدائمة أو غير الدائمة ، على أنها خدمة لقضية السلم أكثر من كونها دالة لمواقف أو لمصالح أحد الأطراف . وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، برز اهتمام إجماعي مطمئن بإعادة قدرة المجلس على صنع السلم . وأعتقد أن طرقاً جديدة قد افتتحت للنظر من جديد في بعض الأفكار التي كنت قد قدمتها في تقريريَ السنويين في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بشأن زيادة فعالية مجلس الأمن .

بيد أن فعالية مجلس الأمن تحتاج إلى أنه متى توصل إلى قرار بشأن نزاع ما فإن على كل الدول الأعضاء أن تقدم له التأييد الكامل ، ليس فقط بمعنى قبول نص متفق عليه ولكن أيضاً بتوفير المساندة الدبلوماسية القوية له . ويدعو الميثاق بالتأكيد إلى استخدام النفوذ الجماعي للدول الأعضاء لإعطاء الحل العادل ثقلاً لا يقاوم . وفضلاً عن ذلك فإن مجلس الأمن ، وهو يضطلع بواجباته في إطار مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين ، إنما يعمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء .

وقد دللت عمليات صيانة السلم على أنها ضرورة لا مفر منها بالنسبة لمنازعات عديدة . بيد أن نجاحها لا يتوقف على موافقة الأطراف وحدها بل يحتاج أيضاً إلى الدعم الثابت من مجلس الأمن ، وإلى وجود ولاية واضحة عملية ، وإلى استعداد الدول الأعضاء للتطوع بالقوات ، وإلى توفر ترتيبات مالية وافية . وتزداد أهمية هذه الاعتبارات في ضوء الوضع العالمي المتغير الذي يمكن أن يعهد بدور أوسع لعمليات صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة . وهناك إمكانية لتوسيع نطاقها بحيث تشمل البيئة البحرية ، ولتكييفها بحيث تناسب أنواعاً جديدة من الأوضاع التي تترتب عليها آثار دولية . وأعتقد أنه لابد من الاهتمام بالحاجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر استعداداً للاضطلاع بعمليات صيانة السلم ، وأحياناً خلال مهلة قصيرة . وفي الإطار الواسع لهذه العمليات ، فإنه مما يدعو إلى الرضا أن كل الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن يؤيدون الآن جانب صيانة السلم في أعمال المنظمة . وإن ما يظهره جنود السلم الذين يضطلعون بهذه العمليات من شجاعة وبطولة وتضحية يدعو إلى أحر ثناء قلبي منا جميعاً .

وبالطبع يمكن لصيانة السلم ألا تكون إلا ملطفاً إذا لم تأت كمقدمة لمفاوضات تسعى إلى تسوية شاملة أو لم تقترن بهذه المفاوضات . وإن الوصول إلى حالة المأزق أو ما هو أسوأ فيما يتعلق بالخلاف الكامن وراء النزاع يمكن أن يؤدي إلى الإحباط واليأس ، مما قد يؤدي في المدى الطويل إلى تهديد الفائدة المتوخاة من عملية صيانة السلم نفسها بغض النظر عن جودة الطريقة التي لجأت إليها للتخفيف من قوة النزاع أو الحد منه .

وعلاوة على ذلك ، أعتقد أن هناك إمكانيات أفضل يمكن أن تتحقق لصيانة السلم باستخدام نوع من الدبلوماسية يتسم بأنه أكثر مباشرة . دعونا لا ننسى أن السلم مضمون بالاتفاقات وليس بتوهم الاتفاقات . وعندما تكون المفاوضات منتظرة فإن اتخاذ مجلس الأمن لقرار في الموضوع يمهد الأرض للعملية الدبلوماسية المطلوبة ولكنه لا يقيمها بالضرورة . وتصبح المفاوضات على أساس هذا القرار أكثر صعوبة إذا قدمت لأحكامه تفسيرات مختلفة من قبل واضعيه . وبالتأكيد ، فإن لاعتماد نص متفق عليه بشأن قضية خلافية الفضل في تحديد شروط تسويتها ؛ وبهذا المعنى فإن وضع تعريف غامض (يترك نطاقاً معيناً للمفاوضات) أفضل من عدم وجود تعريف على الإطلاق . بيد أن ما هو مطلوب من أجل ظهور الحلول ليس مجرد تأييد أعضاء المجلس لنص متفق عليه ولكن أيضاً فهمهم المشترك لهذا النص واتباعهم سياسة متناسقة على أساسه . وإن اتباع نهج متماسك يتوخى روح الميثاق ، بغض

النظر عن الاختلافات في التفكير أو المصلحة أو الأيديولوجية ، أمر لا غنى عنه لحل المنازعات .

سابعاً

إن تعزيز احتمالات السلم قد يستتبع قيام الأمم المتحدة بعمليات محددة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بصيانة السلم . ومع تقدم المبادرات المتعلقة بالسلم والموجهة إلى حالات محددة ، فإن المهام الأساسية ، من الزاويتين السياسية والإنسانية ، المتعلقة بتقديم الغوث للسكان المتضررين وترتيب إعادة تأهيل من شُردوا تقع بصفة رئيسية على عاتق الأمم المتحدة . إن البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية إلى أفغانستان مثل مهم للغاية ، وكذلك الأمر بالنسبة لبرنامج زيادة التعاون لدعم الجهود المتعلقة بالسلم في أمريكا الوسطى . وبالإضافة إلى ذلك ، توضح الجهود الغوثية في حالات الطوارىء التي تُنظم مثلاً بالنسبة لأثيوبيا ولبنان وموزامبيق استمرار انغماس الأمم المتحدة في تخفيف المعاناة الشديدة التي سببتها المنازعات أو الظروف المعاكسة الأخرى . ووضعت الأساس السليم لهذا النوع من الجهود الأعمال التي قام بها في السنوات السابقة كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها ، لتلبية احتياجات اللاجئين المحرومين والسكان المشردين أو المعذبين . وإني لممتن لاستجابة الحكومات بسخاء للنداءات بطلب الدعم المادي .

ثامناً

إن حل المنازعات مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الأمم المتحدة ، بيد أن تجنب المنازعات ضروري بقدر متساو لحفظ السلم .

لقد ظلت قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية مسرحاً لعدد كبير من المنازعات المسلحة طيلة وجود الأمم المتحدة . ومن أشد سمات عصرنا إثارة للقلق حدوث المنازعات بين الدول بينما تستطيع الحكومات بسهولة الانتفاع بجهاز الأمم المتحدة أو المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى للمساعدة على حل منازعاتها . إن عدد القتلى في الأعمال العدائية بين العراق وايران يقدم شاهداً قوياً ـ آمل أن يكون مقنعاً ـ على التكلفة البشرية للحرب .

ومن حسن الطالع أن هناك أيضاً بارقة أمل في مناطق مختلفة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وتُشاهد بعض الدلائل على نموّ وجهات نظر إقليمية مشتركة في مناطق مختلفة من العالم . وعلاوة على ذلك ، وضعت بعض الدول أمثلة مشجعة باللجوء إلى تسوية منازعاتها قضائياً . وإني أناشد الحكومات أن يكون دأبها قدر الإمكان ، إحالة القضايا التي تتطلب حكماً قضائياً إلى محكمة العدل الدولية . ومن ثم سينشأ تقليد باللجوء إلى القانون ، مما ييسر المساعدة على تجنب كثير من المنازعات المحتملة بما يترتب عليها من دمار لا يمكن حسابه . وعلاوة على ذلك ، ستقوى الآمال التي نستمدها من تغير وجهات النظر والمواقف على الصعيد العالمي فيما لو بدّدت تغييرات مماثلة المخاوف والشكوك على الصعيد الإقليمي .

وفي أواخر القرن العشرين ، لا يقتصر الصراع الأهلي العنيف ولا الاضطراب الاجتماعي على منطقة دون غيرها في العالم . والمجتمع البشري في جريانه الحالي يحتوي على عناصر كامنة كثيراً ما تندلع في شكل عنف متفجر . إن اتخاذ الجريمة طابعاً دولياً ، وأشد أمارات ذلك إثارة للرعب الاتجار في المخدرات والإرهاب ، قد يفسد العلاقات الودية بين الدول ما لم تعزز الدول الأعضاء تعاونها على أساس متعدد الأطراف لإنقاذ الأجيال الحالية والقادمة من نوع جديد من الويلات . لقد اتخذت الأمم المتحدة موقفاً لا لبس فيه بشأن السبل والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الأخطار الجديدة على المجتمع البشري ، ولا يمكن استعمال هذه الوسائل إلا إذا تمسكت الدول الأعضاء بشعور التضامن الاجتماعي وعززته .

لقد نكب المجتمع العالمي مؤخراً بتجاهل القانون الدولي . ومن الجلي أن الثقة الدولية ستكون مزعزعة إذا ما سمح للضرورات الوطنية كما تراها الحكومات بأن تطغى على التزاماتها الدولية التي تعهدت بها رسمياً . وبدون أن تحترم جميع الدول القانون الدولي لن يكون هناك إطار ثابت للتعاون المتعدد الأطراف في عالمنا المعقد للغاية والمكون من دول ذات سيادة ومصالح متضاربة . ومن البديهي ، وإن كان التشديد على ذلك ضرورياً ، أن الدول أو الأشخاص الدوليين الآخرين مقيدون بالمعاهدات التي أبرموها بطريقة صحيحة ، وأصبحت نافذة المفعول . إن مبدأ التقيد بالمعاهدات وتنفيذها بنيّة حسنة ، الذي تعبر عنه بشكل عام القاعدة السلوكية (العقد شريعة المتعاقدين) ، أمر أساسي بالنسبة للميثاق . وليس احترام الاتفاقات الدولية من المبادىء الأساسية للقانون الدولي فقط ، بل هو أساس المجتمع الدولي المنظم . ولو نُبذ هذا المبدأ لتقوضت البنية العليا للقانون والتنظيم الدوليين المعاصرين ، بما في ذلك عمل الأمم المتحدة ، وفعالية القرارات التي تتخذها أجهزتها المختصة ، واللجوء إلى التحكيم الدولي أو التسوية القضائية للمنازعات المشمولة بالاختصاص القضائي . وإن من المصلحة المتساوية لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، أن تعمل على إيجاد

عالم تعمل فيه الدول ضمن نظام للقانون كامل ومتماسك وقادر على البقاء . وإن أي حركة بعيدة عن هذا الهدف تنطوي على خطر متساو بالنسبة للجميع .

تاسعاً

إن نزع السلاح وتنظيم التسليح ، بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية كما يقول الميثاق ، سيظلان محكاً حاسماً لتحسن العلاقات الدولية وتعزيز السلم . لقد نص الميثاق على نظام لتنظيم التسليح عندما لم يكن سباق التسلح في أي مكان قد بلغ مداه الحالي وفي وقت لم يكن يهدد فيه ، كما هو الآن ، بأن يكون سبباً وأثراً في آن واحد لما بين الدول من توترات على الصعيدين الإقليمي والعالمي معاً .

لقد أُنجز عبر السنين عمل هائل في صياغة المبادىء الناظمة لنزع السلاح وفي تحديد ما يتصل به من مسائل . ومع ذلك فإن ترجمة هذه المبادىء إلى خطط فعلية ظلت هدفاً مراوغاً . ففي مناخ عالمي من انعدام الثقة ، الذي كان مبالغاً فيه أحياناً ، اكتسب سباق التسلح سمة من الحتمية ، وبدت المناقشات المتعلقة بوقفه أو عكس مساره عقيمة . بيد أن التغير المنعش المتمثل في توقيع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى واحتمال تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية بدا أنهما يوفران خلفية مؤاتية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، التي انعقدت في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢٥ حزيران/يونيه من هذا العام . كما أن العدد المؤثر لقادة الدول الذين حضروا الدورة كان مؤشراً لمستوى ما كان يسود العالم من قلق ـ وأمل ـ بصدد هذه المسألة . وغلب على نغمة الأعمال انعدام الجدل ، وحظي معظم النص ، الذي كان موصى باعتماده ، باتفاق عام .

ولا شك أن الآمال خابت لأن هذه الظروف المواتية لم تؤدّ إلى اعتماد وثيقة اختتام كاملة بتوافق الآراء . ومن المسائل التي عطلت هذا الاعتماد ، كان هناك اثنتان على الأقل تتصلان بمسائل خلافية متعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي . وقد بيّن ذلك كيف يمكن للشواغل الإقليمية أن تلقي بظلالها على النظر في مسائل الحرب والسلم العالميين . ومع ذلك فإن بزوغ نظرة إلى نزع السلاح أكثر تركيزاً قد أكده القبول المشترك لبعض الاقتراحات المهمة ، مما يوفر أساساً لمناقشات وتدابير مثمرة في الجمعية العامة :

إن المسؤولية عن نزع السلاح لا تقتصر على أقوى دولتين ، بل هي عمل مشترك بين جميع الدول ؛

إنه إذا كان لابد من أن يظل نزع السلاح النووي الشاغل الأساسي ، فإن نزع السلاح التقليدي قد اتسم بأهمية وإلحاح جديدين ؛

إن الجانب النوعي لنزع السلاح ينبغي أن يعالج بالاقتران بجانبه الكمي ؛

إن الأمن القومي يحتاج إلى النظر إليه في السياق الأوسع للقضايا العالمية والشواغل الدولية ؛

إنه لابد من السعي إلى تحقيق نزع السلاح والحد من الأسلحة ضمن الجهود المبذولة لحل المنازعات وبناء الثقة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

إن الآلية الحالية لنزع السلاح يمكن ويجب أن تستخدم بشكل أفضل .

وكانت هناك عناصر مبشرة أخرى في أعمال الدورة الاستثنائية ، منها التقاء الآراء حول ضرورة إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ، والنظر في ظاهرة عمليات نقل الأسلحة ، بما لذلك من أثر في حالات النزاع الحقيقي أو المحتمل ، وتعبئة التكنولوجيا الحديثة لخدمة قضية نزع السلاح ، وتشجيع الدول ذات القدرات الكبيرة في مجال الفضاء على الإسهام بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وحدها . واتُفق أيضاً على ضرورة التعمق في دراسة دور الأمم المتحدة ، الذي يمكن أن يكون هاماً ، في التحقق من الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة .

إنني أومن ، رغم عدم وجود نص نهائي متفق عليه في الدورة الاستثنائية الأخيرة ، بأن كل هذه العناصر يمكن أن تفيد في زيادة توسيع نطاق جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وتعزيز جوهره وإكسابه نغمة واقعية . ولا بد من إبداء اهتمام عاجل بالتفاوض بشأن التدابير التي يمكن الاتفاق فيها في المستقبل المنظور . ومن هذه التدابير زيادة تخفيض الأسلحة النووية لدى أكبر قوتين عسكريتين ، وإبرام اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين وحيازة ونقل واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . إن هذه الاتفاقية قد أصبحت ضرورة لا مفر منها نظراً لما تأكد بشكل مروع من استخدام الأسلحة الكيميائية ، وهو ما بينته الوثائق في حالة الحرب بين ايران والعراق . ولا بد أيضاً من النظر بشكل عاجل في النمو المتزايد لترسانات الأسلحة التقليدية ، وخصوصاً في السياق الإقليمي ، وتشابكه في وضعه الراهن مع عمليات نقل الأسلحة .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي وضعت لتكون حاجزاً يحول دون حيازة الأسلحة النووية هي ، في مجال

الحد من الأسلحة ، الاتفاق المتعدد الأطراف الذي وقعه اكبر عدد من الدول . ومع ذلك فالاهتمام يتزايد بوجوب بذل جهود مكثفة للقضاء على ذات الخطر الحقيقي القائم اليوم ، خطر انتشار هذه الأسلحة رأسياً وأفقياً على السواء . إن الانضمام العالمي إلى هذه المعاهدة واحدة من الخطوات المهمة للتخفيف من هذا الخطر . وسوف يتيح المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف المعاهدة ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ ، الفرصة للوقوع على سبل وطرائق جديدة لتعزيز نظام عدم الانتشار . وسيكون نجاح هذا المؤتمر دفعة قوية للجهود الرامية إلى تحقيق وقف كامل لتجارب الأسلحة النووية وإنهاء تحسين هذه الأسلحة ونشرها المستمرين .

إن الاتفاقات والآليات ذات المشاركة المحدودة ، رغم ما لها من أهمية أساسية ، لا يمكنها في حد ذاتها أن تحدث تحويلاً في البيئة السياسية الناشئة عن حالة التسليح الراهنة أو أن تؤمن الالتزام المطلوب من الجميع فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح . كما أن التحقق من الاتفاقات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية لا يمكن تناولها بنجاح إلا في الإطار المتعدد الأطراف . ويتوقف تحقيق تحسن دائم في العلاقات الدولية ، إلى حد كبير ، على نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها في هذا الميدان .

عاشراً

تأتي الذكرى السنوية الأربعون لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وقت تضفي فيه الحالة العالمية الناشئة أهمية وإلحاحاً على مفاهيم الكرامة الإنسانية والحرية الأفسح التي يعبر عنها الميثاق .

إن إحدى السمات التي تبعث على الاستياء البالغ على الساحة الدولية الراهنة هي معدل تكرار وحجم انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية في مختلف البلدان والمناطق . ولاتزال عمليات الاعتقال والإعدام بإجراءات موجزة ، وحالات اختفاء الأفراد والممارسات المنظمة لتعذيب وقتل المتظاهرين العزّل تفرض عبئاً ثقيلاً على ضمير العالم . وكانت هناك تقارير عن النزوح القسري بل والمذابح المرتكبة ضد جماعات كبيرة من البشر . وإذا كان لهذه الحالات المروعة أن توقف الآن وتمنع في المستقبل فإن من الضروري للدول الأعضاء أن تظهر في الوقت المناسب قلقها الشديد إزاءها .

وقد حددت أعمال المنظمة في ميدان حقوق الإنسان معايير مقبولة دولياً لمراعاة حقوق الإنسان ، بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أضيف إليه فيما بعد العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، لتشكل جميعها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان . وتستمر هذه الأعمال ونحن في سبيلنا ، على سبيل المثال ، إلى اعتماد اتفاقيات تحمي حقوق فئتين من الفئات الضعيفة للغاية هما : الأطفال والعمال المهاجرين ، وقد أرسي الأساس لإجراء حوار بنّاء بين الحكومات ولجان الخبراء ذات الصلة . وشهد هذا العام أول دورة لأحدث هذه الهيئات ، وهي لجنة مناهضة التعذيب . ومع ذلك ، فالكفاح مستمر من أجل تجسيد ما تم وضعه من أحكام لتعزيز احترام حقوق الإنسان . وما لم يصبح الوعي بهذه الحقوق عنصراً أساسياً في الروح السياسية للمجتمع ، فإنها في الغالب لن تلقى سوى الإنكار أو البتر .

والعناصر الرئيسية في هذا الصدد تتمثل في معرفة المواطنين الأفراد ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية وكيفية حمايتها ، ووجود القوانين والإجراءات والممارسات الوطنية الملائمة الكفيلة بصيانتها . ولذلك ، سيكون الهدف المزدوج الذي تسترشد به الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الميدان ، هذا العام وفي الأعوام القادمة ، هو القيام على أوسع نطاق بنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لحمايتها . والآليات التي تم إنشاؤها بأناة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوجيه نظر الحكومات المعنية إليها ، وهو ما يقوم به الأمين العام في أحيان كثيرة بصورة سرية ، وأجهزة الأمم المتحدة التي تعمل كمراكز للتنسيق للإعراب عن الشواغل التي تراود الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، إنما تبرهن على ما لها من قيمة جليلة في الحملة الكبيرة الرامية إلى التمتع بحقوق الإنسان على نطاق عالمي .

ويحتاج الجهاز الحالي إلى التعزيز بصورة مستمرة . والتصديق العالمي على صكوك حقوق الإنسان والإخلاص في تنفيذها هما من أهم الأمور . وباستخدام هذه السبل المتنوعة جميعها يمكن للمجتمع العالمي أن يحدد أساليب التصدي لحالات إنكار حقوق الإنسان ومعالجتها . ومن شأن أي برنامج قوي لحقوق الإنسان أن ييسر بشكل كبير أي مهمة نضطلع بها في مجالات أخرى .

حادي عشر

في الميدان الاقتصادي ، يحتاج المجتمع الدولي إلى العمل العاجل في ثلاثة مجالات هي : الديْن ، والتجارة والسلع الأساسية ، وتنمية الموارد البشرية .

إن عبء الديْن الخارجي الذي تنوء به بلدان نامية كثيرة يشلّ جهودها الإنمائية . وقد أحرز بعض التقدم في معالجة مشاكل الديْن بالنسبة لأكثر البلدان فقراً ، وبخاصة بالنسبة لتلك البلدان في افريقيا . ويسعدني أن أشير إلى الإسهام الذي حققه في هذا

الصدد تقرير الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا ، الذي شكلته في العام الماضي . ولكن المشاكل التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل ليست أقل وطأة . ولقد جرى التسليم بشكل متزايد بالمسؤولية المشتركة لكل من البلدان المدينة والدائنة إزاء أزمة الديْن ، وكذلك بالمصلحة المتبادلة في كسر الجمود الراهن . إن هناك ضرورة للوفاء فوراً بالالتزامات التي جرى التعهد بها ولتكثيف البحث عن حلول ابتكارية . وعملاً بقرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، اجتمعت شخصياً بفريق من الشخصيات البارزة لاستكشاف طرق ووسائل إيجاد حلول دائمة وعادلة ومتفق عليها من جميع الأطراف لمشاكل الديْن في البلدان النامية . وسأقدم إلى الجمعية العامة تقريراً منفصلاً عن هذا الموضوع .

وليس تخفيف أعباء الديون إلا أحد مظاهر المشكلة . فهناك حاجة إلى إجراءات تكميلية لزيادة التدفقات المالية ، ولاسيما التدفقات بشروط تساهلية لدعم جهود التنمية . كما أن تحسين البيئة الدولية هو شرط مسبق لاستعادة الخطى في التنمية الاقتصادية وزيادة سرعتها . والرئيسي بالنسبة لهذا هو إحراز تقدم باتجاه استئناف نمو صحي في التجارة الدولية أكثر قوة . كما أن من الضروري أن تبذل الحكومات كل جهد لتحقيق نتائج ملموسة حتى حين استعراض منتصف المدة لدورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المقرر عقدها في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر . وقد شددت أيضاً في مناسبات كثيرة على ضرورة إلقاء نظرة جديدة على مشكلة السلع الأساسية ، لمعرفة المزيد مما يمكن فعله بطريقة عملية للتخفيف من محنة البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية .

والتنمية ، في نهاية المطاف ، إنما تعني تحسين ظروف الإنسان . وإنني مغتبط بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للفت النظر إلى أهمية تنمية الموارد البشرية والتحفيز على العمل للتخفيف من الفاقة الشديدة . وآمل في أن تحظى هذه المبادرات بقوة دفع جديدة في جميع الأجزاء المتأثرة في العالم النامي .

وإن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا يحمّلني المسؤولية الخاصة المتمثلة في رصد التطورات في افريقيا . ونحن منهمكون حالياً في استعراض التقدم المحرز حتى الآن في إطار برنامج العمل . وعلى الرغم من الجهود الجدية التي بذلتها معظم البلدان الافريقية لإجراء تعديلات في سياساتها الاقتصادية الوطنية ، فإن ذلك لم يخفف من الأثر القاسي للظروف المناخية والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية إلا بشكل ضئيل . ويبدو لي أنه مع كون البداية مشجعة ، هناك حاجة إلى تنفيذ أسرع للالتزامات التي أخذتها البلدان المتقدمة على عاتقها ، وذلك لتفادي نكسة خطيرة للعملية بمجموعها .

إن المجتمع الدولي يستجيب بشكل سخي لاحتياجات الطوارىء وللنداءات الداعية إلى التخفيف من الحاجات الملحة بشكل فوري . بيد أن برامج المساعدة الدولية ، لسوء الحظ ، لا تجذب نفس القدر من الدعم عندما تكون التنمية الطويلة الأجل هي المقصود . وكما هو واضح في افريقيا ، فإن هذه البرامج ضرورية إذا ما قدر للفئات المتأثرة أن تستأنف حياة منتجة . وفي حال عدم تحقيق ذلك ، ستظل الملايين تعاني من الفاقة ، معتمدة على المساعدات الخارجية من أجل البقاء على قيد الحياة . ولذلك ، من الضروري اتخاذ إجراءات علاجية كي يتمكنوا ثانية من الاعتماد على ذواتهم والإسهام في التنمية الوطنية .

ونظراً للترابط القائم بين المسائل واعتماد نظم الاقتصاد الوطنية بعضها على بعض ، ومع أخذ التغيرات المثيرة التي حصلت في الاقتصاد العالمي خلال الـ ٤٠ سنة الماضية في الاعتبار ، يبدو أن من الضروري أن تعمل منظومة الأمم المتحدة جاهدة على تحقيق قدر أكبر من التماسك والانسجام في ردنا الجماعي على التحديات التي تواجهنا اليوم والتي ستواجهنا في الغد . بيد أنه ، حتى ولو كان دور المنظمة الحساس في استخدام المجال السياسي يلقى الدعم على نطاق واسع ، فإن مسألة الكيفية التي سيتم بها استخدام قدراتها على أفضل وجه لإيجاد حلول متكاملة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية بجميع مظاهرها ، لاتزال موضع جدل .

لقد قدمت في تقريري ، العام الماضي ، بعض المقترحات عن كيفية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للوفاء بمسؤولياته بمقتضى الميثاق . وقامت اللجنة الخاصة التي أنشأها المجلس بإجراء استعراض شامل ومفيد لجهاز الأمم المتحدة الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ومن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على مجموعة من التوصيات التي ناقشتها حول كثير من الأنشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ومع ذلك ، تكشف مناقشاتها عن وجود مجالات كبيرة للاتفاق بشأن المبادىء العامة الهامة مما يمكن أن يتيح أساساً للعمل في المستقبل .

إنني أرحب بقرار المجلس بشأن إعادة التنشيط الذي يمكن ، عند تنفيذه ، أن يعزز كثيراً من قدرة المجلس على تقديم مبادىء توجيهية في مجال السياسات ، فضلاً عن رصد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة والتنسيق بينها . وسيكون قرار المجلس وتقرير اللجنة الخاصة مفيدين للغاية لإجراء مزيد من المداولات في سياق عملية الإصلاح الجارية . وأود أن ألمّح إلى عنصرين وثيقي الصلة بهذه العملية .

أولاً ، إن فاعلية المجلس تتوقف على مقدرته على توفير التوجيه الحاسم فيما يتعلق بتحديد الأولويات تحديداً واضحاً . ومازلت على يقين من أن هذه القدرة ستعزز عندما يجتمع المجلس على مستوى سياسي رفيع بدرجة كافية ، ومن الأفضل أن يكون ذلك على المستوى الوزاري ، للنظر في القضايا ذات الأهمية الرئيسية للمجتمع الدولي . ومن شأن هذه الاجتماعات أن تعزز مركز المجلس ومصداقيته وفاعليته .

ثانياً ، وهذا يتصل اتصالاً وثيقاً بما ورد أعلاه ، حاجة الأعضاء إلى النظر في اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحديد القضايا التي تعتبر أكثر أهمية نسبياً ومناسبة من حيث الوقت للنظر فيها على المستوى الحكومي الدولي . وعند القيام بذلك ، لابد من إيلاء الاعتبار الكامل للحقيقة القائلة بأن القضايا المالية وقضايا النقد والتجارة والتنمية قضايا مترابطة ولها آثار سياسية واجتماعية عميقة . كما أن مفهوم التنمية القابلة للإدامة بمعناه الأوسع له أهمية في هذا الصدد .

وعندما تتطلب المشاكل العالمية إيجاد حلول عالمية ، تبدو أهمية الأمم المتحدة للدول الأعضاء واضحة للجميع . فالمبادرات العالمية الناجحة ، سواء في الميدان السياسي (الذي ذكرته من قبل) أو في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني ، تعني القيام بأنشطة تنفيذية على المستوى القطري أو دون الإقليمي . ويكفي هنا الإشارة إلى مثالين .

إن المبادرة العالمية بشأن مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) ، التي بدأت بقيادة منظمة الصحة العالمية ، تنعكس حالياً بالفعل في الأنشطة القطرية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم تحديده ليكون الجهة التنفيذية في هذا المشروع الهام إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تعتبر صحة الأم والطفل من شواغلها الرئيسية .

إن المؤتمر المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في فيينا في عام ١٩٨٧ ، قد أعطى الأمم المتحدة دوراً متزايداً ومسؤولية كبيرة وهي ملتزمة بالوفاء بهما بالكامل . وهنا مرة أخرى ، على المستوى القطري ، قام صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوحيد جهودهما للمساعدة في وضع إجراءات محددة والعمل على تنفيذها .

ومن المشجع كثيراً أن الدول الأعضاء ركزت بصورة محدده ، خلال الاثني عشر شهراً الماضية ، على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . وقد تكون الظروف الآن مواتية لإدخال تحسينات كبيرة على طابع هذه الأنشطة وتنظيمها لضمان استجابتها بالكامل للسياق المتغير والمتنوع بسرعة ولكي تكون قادرة على مجاراة التوقعات المتزايدة .

ومن المؤكد أنه يمكن تعزيز الصلات القائمة بين الأهداف العالمية المحددة وتوفير الدعم للجهود الوطنية ودون الإقليمية ذات الصلة ، بما يضمن أنه عند إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة للتسعينات ، سنكون قادرين على الاعتماد على الدعم المباشر من بعض الأنشطة التنفيذية للمنظومة لتحقيق أهداف محددة . وسيضيف ذلك قوة وتماسكاً لجهودنا العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ثاني عشر

إن حالة بيئة الأرض تشكل بجلاء مشكلة تستدعي تضافر جهود جميع البلدان للاستجابة لها . غير أنها وصلت إلى مرحلة يمكن أن تثير فيها مسائل مسببة للخلاف تكون لها آثار سياسية ، إذا لم تتوفر قواعد أخلاقية عالمية والقوانين اللازمة .

وترتبط هذه المشكلة بمشاكل الفقر ونمو عدد سكان العالم الذي وصل إلى ٥ بلايين نسمة والتوقعات المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار . كما تشمل مسائل تتصل بالمسؤولية الدولية . وهي في حد ذاتها متعددة الجوانب لدرجة أنه ليس بوسع أي بلد بمفرده ، ولا حتى مجموعة من البلدان ، أن تعالجها بفعالية . فلا يمكن استحداث نهج متماسك وجيد التنسيق إلا على المستوى المتعدد الأطراف .

وهذا العام ، تزايد القلق العام في جميع أنحاء العالم إزاء تدهور البيئة ، خصوصاً وأن هناك مخاوف من أن تكون ظاهرة الاحتباس الحراري قد بدأت تؤثر على كوكبنا . وقد شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، في إجراء تقييمات مقبولة على الصعيد الدولي لحقيقة تغير المناخ فضلاً عن أسبابه وآثاره . والغرض من ذلك هو تنسيق سياسات الحكومات لمنع حدوث هذا التغير أو الحد منه أو تأخير حدوثه أو التكيف معه . ويلزم إجراء حوار بين العلماء وواضعي السياسات للمساعدة على عقد اتفاق دولي ، وإذا اقتضى الأمر ، اعتماد صك قانوني أو أكثر لمعالجة آثار هذه الظاهرة المنذرة بالسوء في تاريخ كوكبنا .

ويمثل اعتماد بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون ، في مؤتمر عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، سابقة بناءة في هذا السياق . ويشكل هذا البروتوكول ، بالإضافة إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥ ، خطوة رئيسية في مجال تطوير القانون البيئي الدولي

ويضرب مثلاً يحتذى لكيفية معالجة مشكلة عالمية قبل أن تلحق أضراراً يتعذر إصلاحها بصحة الإنسان والبيئة .

وعلى الرغم من علامات التقدم المطمئنة هذه ، فإن الأزمة تتفاقم نظراً لاضطرار عدد متزايد من السكان إلى استخدام موارد طبيعية غير قابلة للاستبدال . ويمكن أن يكون ثمة أثر تراكمي يكاد يتعذر السيطرة عليه للتصحر وتحات التربة واجتثاث الأحراج والمدن المتضخمة التي أصبحت مصادر هائلة للتلوث من جهة ، ولما تصدره الصناعة من مواد ملوثة في الجو ، من جهة أخرى .

والجفاف الذي لم يسبق له مثيل في بعض المناطق الزراعية ، والأمطار الحمضية ، وظاهرة الاتجار بالنفايات السامة والتخلص منها التي برزت في الآونة الأخيرة ، تعدّ أمثلة للمسائل المزعجة التي يلزم اتخاذ إجراءات مسبقة في الوقت المناسب لمعالجتها . وهنا أيضاً وُضعت مبادىء توجيهية تمهيداً لعقد اتفاقية عالمية تنظم التصريف السليم من الناحية البيئية للنفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود . وستتطلب هذه المسألة تبادل المعلومات ، وتوفير المساعدة التقنية في مجال الرصد والمراقبة والاستجابة العاجلة في حالة وقوع حادث .

وكما تجلى من المؤتمر المعني بالتنمية القابلة للإدامة ، الذي دعا إلى عقده رئيس وزراء النرويج في أوسلو في حزيران/يونيه ، فإن جميع المسائل المتعلقة بالبيئة تقتضي مشاركة البلدان مشاركة حقيقية في الجهود المبذولة من أجل إبقاء موطنها المشترك في حالة جيدة .

ثالث عشر

إذا أخذنا بعين الاعتبار النطاق الواسع جداً للإمكانيات المتاحة الآن لاتخاذ إجراءات بنّاءة متعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة ، تبين لنا أن الحاجة تدعو إلى استعادة المنظمة لقدراتها المالية على الفور . إذ لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل دون توفر الأموال اللازمة . وهي مازالت تواجه نقصاً خطيراً في الأموال . وتشمل هذه الحالة نقصاً حالياً في الأموال النقدية ، يهدد المنظمة بالإفلاس خلال الشهور القليلة القادمة ، والاستنفاد الفعلي للاحتياطيات . ويعني عدم وجود احتياطيات أن المنظمة لن تستطيع القيام بعمليات جديدة .

ومما يضاعف أثر الأزمة تزايد المسؤوليات المتعلقة بإحلال السلم وصيانة السلم التي يتعين أن تضطلع بها المنظمة . وإذا وضعت في الاعتبار العمليات الجديدة التي يرجح أن تقوم بها الأمم المتحدة خلال الـ ١٢ شهراً القادمة ، فسيرتفع مجموع مصروفاتها السنوية ارتفاعاً شديداً .

ولابد لي من أن أطلب من الجمعية العامة أن تنظر على وجه الاستعجال في الجوانب المتعلقة بالأموال النقدية والاحتياطيات من هذه الأزمة وأن تبحث عن طرق لكفالة عدم استمرارها . وقد تشمل هذه الطرق أساليب جديدة لجمع الأموال مثل التبرعات أو القروض بدون فائدة وكذلك تدابير أساسية مثل إجراء تغييرات على جدول الأنصبة المقررة .

وإنني أرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخراً بالشروع في الامتثال الكامل لالتزامها القانوني الدولي بدفع الاشتراكات المقررة عليها للأمم المتحدة . وهذا تطور إيجابي للغاية . بيد أن دفع المتأخرات على أجزاء لن يحل الأزمة المالية للمنظمة . وإلى أن تدفع جميع الدول اشتراكاتها المستحقة ، فستظل المنظمة تعمل بإيرادات جارية غير كافية وبدون احتياطيات فعلياً ما لم يتم ذلك . وفي غضون ذلك ، إذا كان يُراد للمنظمة أن تواصل عملياتها الحالية والمتوقعة المتعلقة بإحلال السلم وصيانة السلم ، فلا بدّ من إعادة تغذية احتياطياتها بالوسائل الأخرى التي ذكرتها أعلاه .

رابع عشر

لقد كان الإصلاح والتجديد في الأمم المتحدة من مشاغلي الرئيسية . وبوصفي أميناً عاماً شاطرت آخرين شعورهم بأن التراكمات الناجمة عن أربعة عقود من الزمن ، مع بعض التضخم في النشاط ، قد شجعت ظهور مقاومة بيروقراطية لعملية مراجعة النفس وشعورهم بأننا نحتاج إلى جهاز أقل ترهُلاً وأكثر فعالية . وحيث إنني قدمت إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع تقريرين مرحليين ، قدم ثانيهما في نيسان/أبريل من السنة الحالية ، فلا داعي للخوض في التفاصيل المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . ويعنّ لي أن أوجز في هذا المقام بعض النقاط الرئيسية :

إن الإصلاح مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء . وفيما يتعلق بالأمانة العامة ، فإن شطراً كبيراً من العملية المتعلقة بالإدارة والشؤون المالية قد أنجز قبل الموعد المحدد في الجدول الزمني ذي السنوات الثلاث . ويفترض في الاعتمادات المرصودة للميزانية البرنامجية المقررة لفترة السنتين الجارية وجود معدل شغور إجمالي قدره ١٥ في المائة في فئة الموظفين الفنية و ١٠ في المائة في غيرها من الفئات .

ولقد جرت عملية إعادة تشكيل واسعة النطاق في المجالين السياسي والإداري بالأمانة العامة ، وهي تجري حالياً في مجال الإعلام .

وجرى اتخاذ عدد من التدابير لتحسين التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وجرى النظر بإمعان في حالة المكاتب الميدانية لتحاشي الازدواج ولتقاسم الموارد ، حيثما أمكن ذلك .

وبدىء في إجراء تقييم شامل لنظم معلوماتنا الإدارية ، في ضوء التكنولوجيا الراهنة ، سعياً إلى تكاملها في نهاية المطاف وتحسين عملية توفير المعلومات اللازمة للدول الأعضاء وللأمانة العامة .

وإعادة التشكيل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي متصلة بالاستعراض الحكومي الدولي . ولقد تناولت هذا الأمر ، في سياق أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في موضع آخر من هذا التقرير .

وهناك حدود للوفورات التي يمكن تحقيقها في الأمانة العامة . وثمة مثال دال على ذلك ، هو توفير خدمات المؤتمرات والوثائق الضرورية لإجراء النقاش بشأن القضايا المدرجة على جدول الأعمال الدولي . وما لم تقلّ الاجتماعات التي تدرج في جداول المؤتمرات مستقبلاً فإن تقليص الوظائف ، بحجمه الموصى به في هذا المجال ، سيخلّ بهذه الخدمات إخلالاً جسيماً . ولكن تقليل الاجتماعات سوف يعني بعض التضاؤل في أنشطة الجهاز الحكومي الدولي ، وهذا سوف يستلزم قراراً لا تتخذه الأمانة العامة بل الدول الأعضاء .

وهذا يواجهنا بالحقيقة المتمثلة في أن الأمانة العامة قد أخذت تنمو لا بفعل عملية ذاتية الدفع ، بل استجابة لمطالب الجهاز الحكومي الدولي الأكثر تمدداً ، الذي يجب عليها أن تخدمه . وترشيد هياكل المنظمة على الصعيد الحكومي الدولي يتطلب قرارات تتخذها الحكومات وتستند إلى إعادة دراسة الأولويات في البرامج وإجراءات تكفل استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل . ومن شأن مثل هذه القرارات ، إذا قبلها عموم الأعضاء ، أن تعزز عملية الإصلاح تعزيزاً جوهرياً .

وأجد لزاماً عليّ في هذا المقام أن أقول إن موظفي المنظمة قد واجهوا ظروف الشد القاسي بروح رائعة للغاية . والولاء المطلق الذي يُكنّه الموظفون للمنظمة هو الذي مابرح يمكّنها من أداء أشد اختصاصاتها حيوية ، رغم وجود معدل شغور جد مرتفع . واستجابة منهم للتطورات الإيجابية الناشئة مؤخراً في الحالة السياسية ، فقد أظهروا استعدادهم وحماسهم لمستوى أرفع من النشاط المبذول لخدمة قضية السلم . بيد أن هناك حداً للجهد الإضافي الذي يمكن اقتضاؤه منطقياً من الموظفين . وأرى أنه إذا كانت الدول الأعضاء راغبة في احتفاظ المنظمة بأرفع معايير المقدرة والنزاهة ، حسبما يجب ، فسيلزمها أن تكفل لشروط استخدام الموظفين استمرار الصمود في وجه المنافسة .

والإصلاح ليس غاية في حد ذاته ، بل وسيلة لتحسين ما تقدمه المنظمة من خدمات إلى الدول الأعضاء . ومن المحتم أن تفرض الحالة العالمية الناشئة ، بصراعاتها الرئيسية المتجهة نحو الحل ، مسؤوليات إضافية على عاتق المنظمة ـ فيها السياسي والاقتصادي والإنساني . وسيكون في حكم المتناقضات والنغم النشاز أن تواجه المنظمة صعوبات مالية لاسيما عندما يتعين عليها أن تلبي متطلبات مرحلة أكثر إيجابية تمر بها الشؤون الدولية .

خامس عشر

إن حلول سنة جديدة أو عقد جديد أو قرن جديد ، بل وألف سنة جديدة لا يعني بالضرورة فتح صفحة جديدة في تاريخ التجربة الإنسانية . إلا أنه يبدو أن هناك وعياً متنامياً بأنه في حين حققت الإنسانية في القرن العشرين تقدماً مذهلاً فقد حصدت أيضاً حروباً وفوَرات جمّة كان من الممكن تفاديها لو توفر المزيد من الحكمة . ولقد شهد العقدان الحالي والمنصرم الشيء الكثير من الارتباك الخطير . وليس من ضروب الخيال أن نفترض أن الحكومات ستتكيف بشكل أفضل مع البيئة العالمية التي تغيرت نوعياً ، ولاتزال تتغير . وإذا صدقت التوقعات ، فإن الأمم المتحدة ستستخدم بصورة هادفة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي . وأعني بذلك استخدامها من قِبَل الدول جميعها ـ الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة .

إن الميثاق وسير أعمال المنظمة العالمية لا يَعدان بإيجاد عالم خال من المشكلات . وما يَعدان به هو إيجاد طريقة سلمية رشيدة لفضّ المشكلات . وقد يكون العدل المطلق في العلاقات بين الأمم غير ممكن التحقق ، ولكن من الممكن تقليل المظالم . ولقد أضيف الجديد من مصادر النزاع إلى المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها انتشار الأسلحة النووية والتقليدية ، والمنازعات السياسية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، وشيوع الفقر ، والأخطار المحيطة بالبيئة . وثمة حاجة إلى استخدام ثروة العالم من الذكاء والخيال السياسيين ـ والرحمة ـ من أجل مواجهة هذه الأخطار . وهذا ممكن تحقيقه ببذل جهد مستمر منتظم في نطاق الأمم المتحدة ، لا غير . وفي هذا الصدد تقوم المنظمات غير الحكومية بدور

لا يعادله شيء في قيمته ، ولاسيما في الحملات الداعية إلى نزع السلاح وإلى حقوق الإنسان ؛ ومن المحتم أن يتطلب المستقبل تكريس المزيد والمزيد من الجهود لهذه المنظمات . إن العجز عن تفهُّم متطلبات الحالات الناشئة والتوافق معها سيعني المعاناة والحرمان للضعفاء وتلاشي الهيبة للأقوياء . ولذا ، فإن زيادة الدعم للمنظمة مطلوبة لا على سبيل الصلاح الأخلاقي أو على سبيل التنفيس عن فورة مثالية مباغتة وعارضة ، بل على سبيل الاعتراف الرصين المستنير بضرورة لازمة في معالجة تعقيدات الشوؤن الدولية .

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00300 40857—October 1988—500

GA/OR/43, Suppl. 1